

//

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحى سرور

رئيس مجلس الشعب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تهنئة :

اسمحوا لى فى البداية أن أتقدم لكم جميعاً بالتهنئة بثلاث مناسبات طيبة هى حلول عام هجرى جديد وحلول عام ميلادى جديد وقرب حلول عيد القيامة المجيد ، أعاد الله هذه الأعياد على مصر وعلى قائد وزعيم مصر ، وعلى جميع المصريين مسلمين ومسيحيين بكل الخير واليمن والبركات.

يأتى لقاء اليوم فى إطار متابعتى لمناقشات لجنة الخطة والموازنة بمجلسكم الموقر لطلب الحكومة تقريرَ اعتمادٍ إضافى للإنفاق على بعض أوجه النشاط الاقتصادى وبعض قطاعات الخدمات ... جئتُ لكى أوضح لكم وجهة نظر الحكومة فى هذا الشأن ... ولماذا اخترنا هذا التوقيت لضخ هذا الإنفاق.

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر

هذا الإنفاق يمثل أحد برامج الحكومة لتجاوز آثار الأزمة المالية العالمية :

فمنذ بدأت الأزمة المالية العالمية وقبل أن تلقى بتأثيراتها على مصر ... بدأت الحكومة فى وضع برامج محددة للتعامل مع هذه الأزمة وآثارها المحتملة على مصر ، ومن أهم هذه البرامج :

- مواصلة مسيرة الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى.
- التحسين المستمر لمناخ الاستثمار.
- رفع كفاءة أداء القطاع المصرفى وسوق المال.
- تدعيم دور صناديق التنمية والاستثمار.

(٤)

- تعزيز دور المؤسسات المالية.
- تفعيل السياسات النقدية فى استهداف التضخم.
- وضع برامج للحفاظ على فرص العمل الحالية وخلق فرص عمل جديدة.
- زيادة الإنفاق لمواجهة الاتجاهات الانكماشية... وفى هذا الإطار تم

الآتى :

تقرير اعتماد إضافى أول بمبلغ ١٥ مليار جنيه فى حزمة إنفاق

أولية تستهدف الآتى :

دعم مشروعات البنية الأساسية فى مناطق التنمية الواعدة.

تعزيز برامج التنمية المحلية.

تحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته لتعويض التراجع

المتوقع فى الاستثمار الأجنبى المباشر وذلك من خلال تشجيع

البنوك على توفير المزيد من التسهيلات الائتمانية للأنشطة

الاقتصادية وخاصة الصناعة التحويلية والأنشطة السياحية

(٥)

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد حلول جذرية لمشاكل
المتعثرين.

استمرار تحسين مناخ الاستثمار وتقليل تكلفة ممارسة
الأعمال.

زيادة كفاءة أسواق الإنتاج والتوزيع من خلال تفعيل قوانين
حماية المنافسة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك.

ثم تقرير اعتماد إضافي ثان بمبلغ ٨ مليار جنيه .

ونعرض عليكم اليوم الحزمة الثالثة وتصل قيمتها إلى ١١,٢ مليار جنيه.

وبذلك يصل إجمالي الحزم الثلاث إلى ما يقرب من ٣٥ مليار
جنيه.

- وتتضمن حزمة الإنفاق الثالثة :

٩ مليار جنيه لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي.

٢٥٠ مليون جنيه لوزارة الموارد المائية والرى لمشروعات نهر

النيل.

(٦)

٢٠٦ مليون جنيه لمكافحة مرض الانفلونزا وتنفيذ برنامج تنظيم الأسرة .

١٦٤ مليون جنيه لتطوير نظام صرف السلع والخدمات (البطاقة الذكية).

١٥٠ مليون جنيه لدعم برنامج التنمية بالمحافظات وتمكين الأسر الفقيرة .

٥٠ مليون جنيه لوزارة البيئة لتمويل أنشطتها في القرى الأكثر فقراً .

٥٧,٥ مليون جنيه لبرنامج تمكين الأسرة والاستهداف الجغرافي للفقراء والارتقاء بالبنية السكانية .

٧٠ مليون جنيه لدعم البنية الأساسية لقطاع الشباب والرياضة... و ٥٠ مليون جنيه لتطوير مراكز الشباب .

تخصيص مليار جنيه إضافية لأربع جهات على النحو الآتي :

٥٠٠ مليون جنيه للجهاز المركزي للتعمير لقرى الظهير

الصحراوي .

(٧)

٢٠٠ مليون جنيه لهيئة الطرق والكبارى لتوسيع الطريق

الدائرى حول القاهرة .

١٥٠ مليون جنيه لوزارة التنمية المحلية لمشروع الاستهداف

الجغرافى للفقير .

١٥٠ مليون جنيه لوزارة الإسكان والمرافق لمشروع إسكان

النوبة.

أثر حزم الإنفاق الإضافية:

- ساعدت حزمنا الإنفاق الأولى والثانية على تحقيق معدل نمو بلغ

٤,٧٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ - ورغم الآثار السلبية للأزمة - وهذا

المعدل يفوق المتوسط العام للنمو فى كل الدول النامية.

- إلا أن هذا المعدل بدأ يتجه نحو الانخفاض بعد أن حقق هدفه

المشار إليه فى المرحلتين الأولى والثانية.

- وهذا هو السبب فى عرض حزمة الإنفاق الثالثة عليكم والتي أسماها السيد

رئيس الجمهورية فى نوفمبر الماضى " البرنامج الثالث للإنعاش الاقتصادى "

ماذا كان سيحدث لو لم نحقق معدلات نمو عالية فى السنوات الأربع الماضية ؟

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر

- منذ تشريف السيد رئيس الجمهورية لى بتكليفى بتشكيل الحكومة للمرة الأولى قامت الحكومة بوضع برامج لتنفيذ تكليفات سيادته ، وتحققت الإنجازات الآتية:

ارتفاع معدلات النمو الاقصادى من نحو ٤٪ إلى ٧,٢٪ .

تحقيق إصلاحات ضريبية وجمركية أدت إلى ارتياح الممولين وأصحاب

الأعمال وزيادة الموارد السيادية إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليار جنيه .

تحقيق موارد إضافية للموازنة العامة تزيد على ٧٠ مليار جنيه من حصيلة

إدارة الأصول المملوكة للدولة ومن مقابل الرخص

تحسين بيئة الاستثمار... بما أدى إلى جذب استثمار أجنبى مباشر

قيمه ٤٣ مليار دولار.

تشجيع الاستثمار المحلى ... بما أدى إلى إنشاء أكثر من

٢٧٠٠ مصنع جديد فى أربع سنوات بتكلفة استثمارية ٦٢,٧ مليار

جنيه ساهمت فى توفير ٢٧٧ ألف فرصة عمل.

تيسير إجراءات إنشاء الشركات واختصار المدة وتهيئة المناخ

الملائم للأعمال ... بما أدى إلى إنشاء وإجراء توسعات فى ما يزيد

على ٣٦ ألف شركة برأسمال ١٦٢ مليار جنيه وتوفير ٢٥٠ ألف

فرصة عمل .

تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج إصلاح الجهاز المصرفى .

تطبيق سياسة مالية وسياسة نقدية ذات كفاءة عالية أدت إلى رفع

رقم الاحتياطى الدولى إلى ٣٤ مليار دولار.

تقوية شبكات البنية الأساسية (طرق - موانى - كهرباء - مياه -

صرف صحى ... الخ).

تقوية شبكات الضمان الاجتماعى ونشر معاش الضمان الاجتماعى

ليغطى نحو ١,٢ مليون أسرة .

- أدى كل ما تحقق إلى تقوية الاقتصاد المصرى وتمكينه من مواجهة صدمات الأسعار العالمية من قبل ، ومواجهة آثار الأزمة المالية العالمية.

- ولو افترضنا أن الأزمة حدثت قبل حدوث هذه التغيرات الإيجابية فى الاقتصاد المصرى لكنت التأثيرات السلبية سوف تصبح أشد عمقاً وأكثر حدة وقسوة على الاقتصاد ... ولانخفاض النشاط الاقتصادى فى مصر كان بمعدل ٣٥٪ مقارنة بالوضع الحالى:

كان معدل النمو الذى تحقق فى العام الماضى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ والذى بلغ ٤,٧٪ سينخفض إلى ٢,٧٪.

كان معدل البطالة الذى بلغ ٩,٤٪ العام الماضى سيصل إلى ١١,٢٪. وكانت الاستثمارات المنفذة فى العام الماضى والتي بلغت ٢٠٠ مليار دولار سوف تنخفض إلى ٧٩ مليار جنيه.

وكانت الصادرات ستنخفض إلى ٨,٩ مليار دولار بدلاً من ٢٥ مليار دولار تحققت فى العام الماضى.

كانت الإيرادات السياحية ستخفص إلى ٥,٣ مليار دولار والتي بلغت ١٠,٥ مليار دولار في العام الماضي.

كانت تحويلات المصريين العاملين بالخارج ستخفص من ٧,٨ مليار دولار إلى ٢,٧ مليار دولار.

كانت الاحتياطات ستخفص إلى ١٣,٤ مليار دولار.

الأزمة المالية لن توقف برامجنا للتنمية الشاملة والإصلاح الاقتصادي:

- لن تجعلنا الأزمة الاقتصادية في وضع التراجع إلى الوراء أو اللجوء إلى الانغلاق واتباع سياسات الحماية الزائدة.

- لن نتراجع عن سياسات الحرية الاقتصادية ودعم المنافسة والوصول إلى الأسواق العالمية.

- لن نتراجع عن استكمال برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والدخول بقوة في مجالات التنمية الشاملة والقطاعية.

علينا أن نحافظ على معدلات النمو العالية ... ويأتي ذلك من خلال:

- حصر فرص الاستثمار في جميع القطاعات .

- عرض هذه الفرص على المستثمرين في القطاع الخاص ،
أو بالمشاركة بين الدولة والقطاع الخاص.

نفذنا مشروعات استثمارية رائدة لكي نجذب القطاع الخاص خلفنا:

في قطاع النقل :

طريق السخنة.

مترو الأنفاق .

طريق الصعيد/البحر الأحمر .

تطوير التعليم :

- **تطوير الثانوية العامة :**

تتكلف برامج التطوير ٢,٥ مليار جنيه خلال ٣ سنوات ، وتم

اعتماد ٣٥٠ مليون جنيه لمشروع إعداد المدارس الثانوية للنظام

الجديد وعددها ١٧٣٠ مدرسة ، ويبدأ النظام الجديد في دخول

حيز التنفيذ اعتباراً من عام ٢٠١١ .

- **تطوير التعليم الفني :**

ربط مخرجات التعليم الفني باحتياجات سوق العمل.

تنفيذ مشروع التعليم والتدريب التبادلي في ١٠٠ مدرسة ثانوية

صناعية بالتعاون بين مدارس التعليم الفني ومصانع القطاع الخاص

واتحاد المستثمرين في ١١ محافظة.

تحويل المدارس الثانوية الصناعية إلى مدارس متخصصة تعمل بنظام

المصنع ، وذلك كما في المدارس التي تعمل تحت إشراف شركة

المقاولون العرب أو تحت إشراف وزارة الإسكان والمرافق .

- تطوير التعليم الجامعي :

التوسع في التعليم الجامعي واستهداف جامعة عامة على الأقل في كل

محافظة.

التوسع في الجامعات الخاصة مع مراقبة أدائها ونشرها في المحافظات

والمناطق المطلوب جذب السكان إليها.

إنشاء جامعات أهلية ، ووضع تشريع ينظم إنشائها .

إنشاء جامعات عامة خاصة تقدم فيها الحكومة الأرض وهيئة التدريس.

- رفع جودة التعليم:

تم اعتماد ١٨٧ مدرسة من ٦١٨ مدرسة قدمت أوراقها للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

من المقرر إعداد ٣٢٠٠ مدرسة سنوياً للتقدم للهيئة للاعتماد.

- تحسين وضع المعلمين مادياً ومهنياً:

إدراج ٢,٥ مليار جنيه بموازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لتنفيذ المرحلة الثانية من

كادر المعلمين وإدراج ٣,٥ مليار جنيه للعام القادم ٢٠٠٩/٢٠١٠.

تطوير الخدمات الصحية:

- قانون جديد للتأمين الصحى الاجتماعى:

ضمان تقديم حزمة خدمات متميزة للمشاركين ، وتحمل الدولة لغير القادرين.

التعاقد مع المستشفيات العامة والتعليمية ووحدات الرعاية الصحية

الأساسية للدخول كمقدم خدمة ، والتعاقد مع أية مستشفيات أو مراكز

أخرى تلتزم بتقديم حزمة الخدمات بالجودة المطلوبة.

- القوافل الطبية:

سنستمر فى نشر خدمات القوافل الطبية التى ثبت نجاحها فى الوصول إلى المناطق المحرومة (١٤٠٠ قافلة فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ استفاد منها ٣,٥ مليون مواطن).

- نظام طب الأسرة:

الاستمرار فى نشر نظام طب الأسرة واستكمال إنشاء وتطوير وحدات الرعاية الصحية الأولية .
تم إنشاء وإحلال وتطوير وتجهيز ١٤٣٨ وحدة صحية وفقاً لنظام وحدات الرعاية الصحية الأولية ومن خلال النموذج النمطى الذى تم اعتماده.
الوحدات المطبقة لنظام طب الأسرة ٢٠٠٠ وحدة ، والوحدات المعتمدة وفق معايير الجودة ١٤٩٨ وحدة.

- العلاج على نفقة الدولة:

تطوير نظام العلاج على نفقة الدولة ودمجه بالتدرج في نظام التأمين الصحى الاجتماعى الذى سيتم تطبيقه (تم علاج ١,٩ مليون مريض على نفقة الدولة بتكلفة ٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩).

- تطوير خدمات الإسعاف وتقليل زمن الاستجابة :

تم تشغيل ٦٤٢ سيارة إسعاف جديدة ، ويتم تنفيذ مشروع تجديد ٥٠ فرع إسعاف و ١٠٠ نقطة إسعاف ... تطوير الإسعاف الطائر والنهرى.

توفير وتحسين خدمة مياه الشرب والصرف الصحى:

- إجمالى ما تم إنفاقه فى خمس سنوات على هذا القطاع ٥٠ مليار جنيه فى سابقة لم تحدث من قبل .

- مياه الشرب :

تم الانتهاء من توصيل مياه الشرب لآخر ٢٠٠ قرية أم فى مصر .
بلغت الطاقة المضافة من مياه الشرب خلال أربع سنوات منذ بدء البرنامج الانتخابى ٨,٣ مليون متر مكعب/ يوم بتكلفة ١٧,٧ مليار جنيه .
حصلت محافظات الصعيد على ٢٧٪ من إجمالى الطاقة المضافة.

يتم العمل في ٥٥ مشروع مياه شرب في ٢٦ محافظة بتكلفة مليار جنيه ، وسيتم الانتهاء من ٤٧ مشروع منها في هذا العام وستنتهى ٨ مشروعات في سنوات لاحقة.

وتعد الحكومة أن يحصل كل مواطن مصرى يعيش في أى مكان في مصر - مدينة أو قرية أو كفر أو نجع - على حقه في كوب ماء نظيف.

- الصرف الصحى:

تم تنفيذ ٢٥٧ مشروعاً للصرف الصحى في أربع سنوات بتكلفة إجمالية ١٣,٨ مليار جنيه.

يتم العمل في مشروعات صرف صحى في ١٨١ قرية ذات مستوى منسوب مياه جوفية مرتفع ، في ١٦ محافظة بتكلفة ١,٨ مليار جنيه.

كما يتم العمل في ٨٩ مشروع صرف صحى في ٦٤ مدينة في ٢٥ محافظة بتكلفة ١,٦ مليار جنيه .

في خلال فترة قليلة لن تبقى مدينة في مصر بدون صرف صحي

رغم ضخامة تكلفة مشروعات المياه والصرف الصحي .

تحديث وتطوير منظومة النظافة:

- يصل إجمالي حجم المخلفات الصلبة في مصر إلى ٧٥ مليون طن سنوياً منها ٢٠ مليون طن مخلفات بلدية (قمامة) .
- ينتج إقليم القاهرة الكبرى وحده ٢٥ ألف طن قمامة في اليوم.
- يتم حالياً معالجة والتخلص من ٢٠٪ فقط من كمية المخلفات الصلبة.
- سوف تتحمل الحكومة ٢ مليار جنيه للإنفاق على المنظومة.
- عقود عادلة بين المحافظات وشركات النظافة .

معاش الضمان الاجتماعي :

- عدد المستفيدين ١,٢ مليون أسرة (٤٤٪ في الوجه القبلي).
- التكلفة الإجمالية ١,٢ مليار جنيه (وكانت ٦٩٥ مليون جنيه).
- استفادت ٦٢٥ ألف أسرة بالمنحة الدراسية بقيمة ١٩٠ مليون جنيه .

- أمر السيد رئيس الجمهورية بزيادة قيمة معاش الضمان ، وتم تنفيذ الزيادة المطلوبة ونستهدف مد مظلة هذا المعاش لتغطي ٢ مليون أسرة.

برنامج استهداف الأسر الفقيرة (مكافحة الفقر):

البرنامج موجه إلى الألف قرية الأكثر فقراً .

في المرحلة الأولى يتم تنفيذ البرنامج في ١٤٩ قرية و ٧٠٩ تابع

في ٦ محافظات (سوهاج ، أسيوط ، المنيا ، الفيوم ، البحيرة ، ٦

اكتوبر) بتكلفة ٣٧٣٦ مليون جنيه وتتحملها الحكومة بالكامل.

التخطيط العمرانى للمدن والقرى:

تم الانتهاء من تخطيط جميع القرى (٤٤٠٩ قرية).

تم الانتهاء من تخطيط معظم المدن ، وجرى الانتهاء من

المخططات التفصيلية.

تطوير العشوائيات :

تم إعداد مخططات تفصيلية لتحريم ٣١ منطقة عشوائية منها

١٣ منطقة بالقاهرة و ٨ مناطق بالإسكندرية.

تم إنشاء صندوق تطوير المناطق العشوائية وتخصيص ٥٠٠ مليون جنيه كرأسمال دوار وهدفه تطوير المناطق العشوائية وامتدادها بالمرافق وتحسين الأحوال المعيشية بها .

نستهدف التعامل مع ١٥٢ منطقة عشوائية خطرة وإعطائها أولوية، وسيظهر الأثر خلال سنتين على الأكثر وبالتنسيق مع المحافظات .

لدينا قائمة بمشروعات كبرى تضم ١٥٢ مشروعاً تزيد تكلفتها

الاستثمارية على ٢٠٠ مليار جنيه تنفذ بمشاركة القطاع الخاص:

١ - **المشروع القومى لتنمية سيناء** لنحقق عبوراً ثانياً إلى سيناء ... وقريباً

سنعرض على السيد رئيس الجمهورية باكورة المشروعات العملاقة فى

سيناء وهو مشروع إنشاء **مدينة مليونية فى شرق بورسعيد** تضم ميناء

شرق بورسعيد والمنطقة الصناعية ومدينة عمرانية كبرى ، ويحقق هذا

المشروع الخير والنماء ليس فقط للمدينة الجديدة ، ولكن أيضاً

للمناطق الواقعة فى غرب وشرق قناة السويس ويفتح أبواب الخير للمصريين ... ويفتح آفاق الاستثمار المربح للمستثمرين الجادين .

٢ - **المشروع القومى لتنمية الساحل الشمالى الغربى ...** وهذه المنطقة

تحتوى على إمكانيات وفرص استثمار واعدة ... وخططنا لإنشاء

مدينة مليونية فى العلمين تحول التنمية المبعثرة إلى تنمية متكاملة

و ذات عائد جيد على سكان المنطقة والمناطق المجاورة ... ويرتبط

بخطة تنمية الساحل الشمالى الغربى إطلاق **مشروع عملاق لزراعة**

وتحسين كفاءة الري فى نحو ١,٥ مليون فدان فى الجانب الشرقى

من هذا القطاع .

٣ - **المشروع القومى لتنمية الصعيد** والذى بدأ بشق محورٍ ضخم هو

طريق الصعيد / البحر الأحمر بطول ٤١٤ كم والذى أوشك على

الاكتمال ... ونخطط لقيام أنشطة تنموية زراعية وصناعية وسياحية

وتعدينية على مسار هذا الطريق ... وتزيد تكلفة الطريق والمشروعات

المقامة عليه على ٦ مليار جنيه.

٤- **مشروعات تطوير موانى الإسكندرية والدخيلة ودمياط وشرق**

بورسعيد وإنشاء محطات بضائع عامة وصب سائل وتموين سفن

وحاويات ومناطق لوجيستية وأنشطة أخرى بها بتكلفة استثمارية

إجمالية ٣٢,٢ مليار جنيه.

٥- **مشروع المرسى السياحى بالأقصر** على مساحة ٥٠٠ فدان بتكلفة

٥ مليار جنيه .

٦- **مشروع الطريق الدائرى الإقليمى** الذى يربط بين مدن بدر والعاشر

من رمضان وبلبليس وبنها والباжور وكفر داود ومدينة السادات بتكلفة

استثمارية ٣ مليار جنيه.

٧- **مشروع تطوير طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوى** بطول ٢٠٠

كيلو متر بتكلفة ٣ مليار جنيه.

٨- **مشروع محور روض الفرج** بتكلفة ٤,٥ مليار جنيه.

٩- **مشروع تطوير طريق شبرا / بنها** بطول ٤٥ كم بتكلفة ١,٥ مليار جنيه.

١٠ - مشروع سكة حديد القاهرة / العاشر من رمضان بطول ١٠٤ كم
بتكلفة ٤ مليار جنيه .

١١ - مشروع سكة حديد برج العرب / الإسكندرية بتكلفة استثمارية
٢٥٠ مليون جنيه .

١٢ - مشروع إنشاء محطتين محوريتين فى قلوب والمنيب بتكلفة
استثمارية ٢,٥ مليار جنيه.

١٣ - مشروع إقامة مدينتين طبيتين بمحافظة الإسكندرية ومحافظة
٦ أكتوبر بتكلفة استثمارية ١٦ مليار جنيه.

- سبق أن أكدنا على أنه لا خير فى التنمية الاقتصادية إن لم تساعد فى
رفع مستوى معيشة المواطن وتحسين وتمويل برامج التنمية
الاجتماعية المتعلقة بحياته اليومية.

خاتمة:

- تعدُّ الحكومة بالاستمرار فى تنفيذ خطة تجاوز آثار الأزمة والدخول فى مرحلة الانطلاق بعد الأزمة وتحقيق معدلات من النمو الاقتصادى لا تقل عن تلك التى حققناها قبل الأزمة .
- وتعدكم الحكومة أيضاً بتحقيق المستوى اللائق من الرعاية والعدالة الاجتماعية لجميع أبناء شعب مصر العظيم ليشعر كل مواطن أننا فعلاً نعمل من أجله.
- نوّكد لحضراتكم جميعاً أننا نسير على المسار الصحيح ... ونؤمن أن التنمية الشاملة والمخططة ... والإصلاح الاقتصادى والاجتماعى ... هما الجناحان اللذان سيحققان لمصر الخير والنماء ... ويحققان لشعب مصر التقدم والرخاء ... بقيادة زعيم مصر وقائدها الرئيس محمد حسنى مبارك .
- وفقنا الله جميعاً للعمل لخير هذا البلد الأمين ... وشعبه العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله ،،